الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/L.109

٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩- ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠

بغداد، العراق

-9 APR 1987
UN-ECWA / LIBRARY

مشروع تقرير اللجنة

الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

80-3227

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
الأول -	القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها	١ - ٣	١
الثاني -	نشاط اللجنة منذ الدورة السادسة	٤ - ٦	٣
	ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٤	٣
	باء - نشاطات أخرى	٥	٣
	جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى ..	٦	٣
الثالث -	الدورة السابعة للجنة	٧-١٠٤	٤
	ألف - الحضور وتنظيم الاعمال	٧-١٨	٤
	باء - جدول الاعمال	١٩	٦
	جيم - وقائع الجلسات	٢٠-١٠٤	٧
الرابع -	القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة		٢٥

المرفقات

الاول - بيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة

الثاني - قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة

الفصـــل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للبت فيها

١- اتخذت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٢٢ نيسان/ابريل القرار التالي وقررت رفعه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيه:

القرار رقم ٧٨ (٧): انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا،

اذ تدرك بأن نشاطات اللجنة وقدرتها على خدمة الدول الاعضاء يعتمد الى حد بعيد على كفاءة ومستوى اداء الكوادر والموظفين الملتحقين بامانتها التنفيذية،

واذ تعى تماما بأن قدرة موظفي وخبراء اللجنة على البذل والاداء العالي يرتبط ارتباطا وثيقا بشروط العمل والظروف المعيشية التي توفرها هيئة الامم المتحدة للعاملين فيها،

واذ تقدر للسيد الامين التنفيذى للجنة وجهازه وخبرائه المجهودات القيمة في الاضطلاع بمهام اعمال اللجنة،

واذ تعبر للحكومة العراقية عن خالص شكرها وتقديرها لكل ما قدمته وتقدمه من دعم مادى ومعنوى من اجل تسهيل اداء اللجنة لمهامها في مقرها الدائم ببغداد،

تطلب من الامين العام للامم المتحدة ان يولي اهتماما خاصا لكافة القضايا والمسائل المؤثرة على مستوى كفاءة وقدرة اداء موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وذلك بغرض تأمين الوسائل المناسبة وشروط العمل المؤاتية التي تمكن سكرتارية اللجنة من تقديم خدماتها للدول الاعضاء بأعلى قدر من الكفاءة.

٢- وافقت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل على رفع القرار التالي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي:

اقرت اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في دورتها السابعة مشروع برنامج العمل والاولويات المنقح لعامي ١٩٨٠-١٩٨١ الوارد في الوثائق E/ECWA/90 و E/ECWA/90/Add.1 و E/ECWA/90/Corr.1 و E/ECWA/90/Corr.2 بعد ان اخذت بعين الاعتبار الملاحظات التي ابدتها الدول الاعضاء.

---

(١) أنظر الفصل الثالث، القسم جيم، الفقرة ٤٢.

٣- قررت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل ان توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمصادقة على مشروع القرار التالي :

" تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

١- يأخذ علما بالتقرير الصادر عن الدورة السابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وبالتوصيات والقرارات الواردة في الفصلين الاول والرابع من هذا التقرير ؛ و

٢- يصادق على برنامج العمل والاولويات المنقح لعامي ١٩٨٠-١٩٨١ الوارد في الوثائق E/ECWA/90 و E/ECWA/90/Add.1 و E/ECWA/90/Corr.1 و E/ECWA/90/Corr.2 ".

الفصل الثاني

نشاط اللجنة منذ الدورة السادسة

ألف - نشاط الهيئات الفرعية

٤- لم تقم اللجنة حتى الآن بانشاء هيئات فرعية.

باء - نشاطات اخرى

٥- للاطلاع على نشاط اللجنة يمكن الرجوع الى الوثائق التالية:

E/ECWA/91 و E/ECWA/95 و E/ECWA/95/Add.1

و E/ECWA/106 .

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٦- استمرت اللجنة في التعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى ضمن اطار برنامج عملها والاتفاقات القائمة.

الفصل الثالث

الدورة السابعة للجنة

الف - الحضور وتنظيم الاعمال

٧- عقدت الدورة السابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد (الجمهورية العراقية) خلال الفترة ١٩-٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠.

٨- وقد حضر الدورة مندوبون(٢) عن الدول التالية الاعضاء في اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية باعمال الدورة بصفة عضو كامل في اللجنة.

٩- كما حضر الدورة ممثلون عن منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: المقر الرئيسي للامم المتحدة (نيويورك)، منظمة الاغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الصحة العالمية، ادارة التعاون الفني (المقر الرئيسي، نيويورك)، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

١٠- وحضر الاجتماع ايضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، صندوق التنمية الاسلامي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية.

١١- وقد اعتمدت اللجنة المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/109 بعد تعديلها، لتنظيم سير اعمالها. وخولت الرئيس القيام بالتشاور مع الامين التنفيذي، بترتيب جدول الجلسات وتسلسل النظر في بنود جدول الاعمال.

---

(٢) للاطلاع على اسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة E/ECWA/INF.26.

١٢- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة، شاركت في اعمال الدورة السابعة، بصفة استشارية، الدول الاعضاء في الامم المتحدة التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، واستراليا، واسبانيا، والمانيا (جمهورية - الاتحادية)، وايطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وتركيا، والجمهورية الديمقراطية الالمانية، ورومانيا، والسويد والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنمسا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الاميركية، واليونان.

١٣- وقد تحفظ وفد منظمة التحرير الفلسطينية على دعوة الولايات المتحدة الاميركية للاشتراك في اعمال الدورة بصفة استشارية. وايده في ذلك وفد الجمهورية العراقية.

١٤- وانتخبت اللجنة بالاجماع، في جلستها الثانية، السيد حسن علي، وزير التجارة في الجمهورية العراقية رئيسا للدورة السابعة. كما انتخبت السيد علي المنسور، وزير التجارة والصناعة في المملكة الاردنية الهاشمية، والسيد محمد حزام الشوحطي، وزير الاقتصاد في الجمهورية العربية اليمنية، نائبين للرئيس، والسيد حيان حيدر، عضو وفد الجمهورية اللبنانية، مقررا للدورة.

١٥- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت، قام اعضاء المكتب بفحص اوراق اعتماد الوفود المنتدبة فوجدوها مستوفاة الشروط.

١٦- وقد سجلت تحفظها على مشاركة جمهورية مصر العربية في اجتماعات اللجنة وفود الدول الاعضاء التالية: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية. وطلبت اعتبار بيانها بهذا الشأن (E/ECWA/110) مستندا رسميا للجنة.

١٧- واعتزم وفد جمهورية مصر العربية على هذا التحفظ مشيرا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٧٩/٤٩ بشأن عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة. وطلب من الامين التنفيذي اعتبار بيانه في هذا الشأن (E/ECWA/111) مستندا رسميا للجنة وان يرفع الى الامين العام للامم المتحدة.

١٨- واعترض وفد الجمهورية العراقية على ما جاء في بيان وفد جمهورية مصر العربية المشار اليه في الفقرة السابقة، وطلب من الامين التنفيذي اعتبار بيانه في هذا الصدد (E/ECWA/112) مستندا رسميا للجنة، وان يرفع الى الامين العام للامم المتحدة. وأيده في ذلك وفود كل من المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية.

باء - جدول الاعمال

١٩- اقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الاعمال التالي بعد الموافقة على اقتراح وفد لبنان باستبدال البند الوارد في الوثيقة E/ECWA/89/Add.1 بمشروع قرار حول اعادة تعمير لبنان:

١- افتتاح الدورة
٢- انتخاب اعضاء المكتب
٣- اقرار جدول الاعمال (E/ECWA/89 و E/ECWA/89/Add.1, 2 & 3)
٤- تنظيم الاعمال (E/ECWA/109)
٥- النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السابعة للجنة (E/ECWA/99 و E/ECWA/99/Rev.1, 2)
٦- تقرير عن نشاطات اللجنة:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (E/ECWA/91)

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة (E/ECWA/95 و E/ECWA/95/Add.1)

(ج) متابعة تنفيذ قرارى الدورة الثالثة للجنة المتعلقين بالشعب العربي الفلسطيني (E/ECWA/106)

أولا- متابعة تنفيذ القرار رقم ٢٧ (٣)
ثانيا- متابعة تنفيذ القرار رقم ٢٨ (٣)

٧- متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة (E/ECWA/108)

(أ) مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (E/ECWA/101)

(ب) المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (E/ECWA/105)

(ج) عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (E/ECWA/97 و E/ECWA/97/Add.1)

(د) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية (E/ECWA/96 و E/ECWA/96/Add.1)

(هـ) مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان (E/ECWA/104)

(و) الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة (E/ECWA/98)

(ز) الندوة الاقليمية للانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا (E/ECWA/107)

(ح) المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (E/ECWA/103)

٨ - الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية (E/ECWA/100 و E/ECWA/100/Corr.1 و E/ECWA/100/Add.1)

٩ - برنامج العمل والاولويات المنقح ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ (E/ECWA/90 و E/ECWA/90/Add.1 و E/ECWA/90/Corr.1)

١٠ - اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية ، وتعزيز هذه اللجان (E/ECWA/92)

١١ - التعاون بين البلدان النامية (E/ECWA/94 و E/ECWA/94/Add.1 و E/ECWA/94/Corr.1)

١٢ - انشاء هيئات فرعية للجنة (E/ECWA/93)

١٣ - أية أمور أخرى

١٤ - اعتماد تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ECWA/L.109)

جيم - وقائع الجلسات

٢٠ - افتتح الدورة السيد طه ياسين رمضان ، النائب الاول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية ، بكلمة رحب فيها بانعقاد الدورة السابعة للجنة في بغداد ، وأعرب عن ثقته بأن مداولات اللجنة ومناقشاتها ستسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . وقال ان استمرار الازمة الاقتصادية الدولية يتطلب جهودا استثنائية لوضع حد لما تعانيه الدول النامية من صعوبات . وأشار الى المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي عقدت بهدف التغلب على مشاكل الاسرة الدولية والى الفشل الذي منيت به في اجراء التغييرات الهيكلية اللازمة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأكد ايمان العراق بضرورة تعزيز التعاون بين دول المنطقة ، على ضرورة تعميق التعاون بين الدول النامية وتقديم المساعدات لها . ونوّه باقتراح العراق القاضي بانشاء صندوق عالمي طويل الامد لمساعدة هذه الدول في مواجهة آثار التضخم المصدرة اليها من قبل الدول الصناعية .

٢١ - ثم ألقى رئيس الدورة السادسة السيد حسن علي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ، كلمة تطرق فيها الى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يجتازها العالم وآثارها السلبية على الدول النامية . وشدد على مسؤولية الدول المتقدمة في التخفيف من مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وذلك بالعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبايجاد المعالجات الشاملة وباتخاذ الاجراءات العملية التي تخدم مصلحة الشعوب كافة ، وخاصة شعوب

البلدان النامية. واشار في هذا الصدد الى اقتراح العراق الرامي الى انشاء صندوق عالمي طويل الامد لمساعدة الدول النامية في مواجهة آثار التضخم تموله الدول الصناعية المتقدمة ، بغض النظر عن انظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، بمقدار ما تصدره هذه الدول من تضخم سنوي الى الدول النامية ، كما تساهم في تمويله دول منظمة الاوبك بمقدار الزيادة السنوية في اسعار النفط المصدر الى الدول النامية.

٢٢- واكّد على اهمية الاطار العربي للعمل الاقتصادي ، وبالتالي على العمل الاقتصادي المشترك بين دول منطقة غربي آسيا ، وانعكاساته الايجابية ليس بالنسبة الى الدول الاعضاء فحسب، بل ايضا بالنسبة الى الدول النامية وللاقتصاد العالمي بشكل عام. وابرز اهمية تطبيق استراتيجية موحدة للعمل الاقتصادي العربي من اجل استغلال افضل للامكانات المتوفرة وضمان الامن القومي وخاصة الغذائي والتكنولوجي. ودعا الى توسيع نطاق المشاركة الفعلية للاقطار الاعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج اللجنة لكي تأتي نشاطات اللجنة منسجمة مع متطلبات التنمية في منطقتها ومع الدور المرجو منها. ويمكن تأمين هذه المشاركة بالاستعانة بخبراء من هذه الاقطار ، وعلى جميع المستويات ، في تنفيذ برامج اللجنة او في تقديم المشورة الفنية وعن طريق تحديد وتطوير علاقات اللجنة مع الاجهزة المختصة في الدول الاعضاء.

٢٣- وبعد ذلك تلا أمين سر اللجنة رسالة الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم الى الدورة السابعة للجنة ، التي اعرب فيها عن شكره لحكومة العراق على ما ابدته من كرم باستضافتها دورة اللجنة للعام الثاني على التوالي. واضاف ان هذه السنة ستشهد ايضا نقل مقر اللجنة ، الامر الذي سيستهل مرحلة جديدة في خدمتها للمنطقة.

٢٤- وذكر الامين العام ان اللجنة تجتمع في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي مشاكل حادة تهدد باحباط الجهود الرامية الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وكتدبير لمواجهة هذا التحدي ، ستعقد الجمعية العامة للامم المتحدة دورة خاصة في وقت لاحق من هذا العام لاعتماد استراتيجية انمائية دولية جديدة للعقد الانمائي الثالث ، ولبدء جولة جديدة من المفاوضات حول قضايا كالتجارة والمواد الخام والطاقة والتنمية والنقد والتمويل. وستكون مداولات اللجنة ذات اهمية خاصة في هذا الشأن ، في ضوء توصيات خبراء التنمية في المنطقة.

٢٥- واوضح الامين العام انه قد اسندت الى اللجنة مهام جديدة على اساس قرار الجمعية العامة بتوسيع نطاق مسؤوليات اللجان الاقليمية في مجالات رسم السياسات على الصعيد العالمي وتخطيط البرامج والتعاون التقني. وقال انه على ثقة من ان اضطلاع اللجنة بمزيد من المهام على هذه الاسس سوف يمكنها من ان تلعب دورا جوهريا في التعاون الانمائي في المنطقة.

٢٦- ورحب الامين التنفيذي بالسيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية ، واعرب عن شكره للعراق لاستضافته الدورة الماضية والدورة الحالية للجنة ، وللمساعدة التي قدمها لتسهيل انتقال امانة اللجنة الى مقرها الدائم في بغداد. وتناول الظروف المحيطة بالجهود الانمائية في المنطقة والتحديات الرئيسية التي تواجهها خلال العقد الحالي. فاشار الى تعاظم ارتباط المنطقة بالاقتصاد العالمي وتفاعلها مع الاتجاهات التي تسوده. وقال انه لا يمكن القاء اللوم في الازمات والمصاعب الاقتصادية الراهنة على الدول النفطية ، لان ذلك من شأنه عرقلة الحوار الجاد بين الدول الصناعية والدول النامية.

٢٧- وذكر ان ازمة الطاقة ،بتأثيراتها الحادة على اقتصاديات المنطقة والعالم ،قد اظهرت مخاطر الاستمرار في تبديد الموارد الطبيعية غير المتجددة ،وعلى رأسها النفط، كما اوضحت اخطار انقسام العالم الى مجموعة غنية ومجموعة فقيرة ،مما يهدد رفاه العالم المتقدم نفسه. ومن هنا تنشأ ضرورة تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي في مصلحة الدول النامية. وهذا هو جوهر الحوار بين الشمال والجنوب الذى تستطيع منطقة اللجنة ان تقوم بدور هام في انجاحه.

٢٨- وبالنسبة الى التغييرات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها المنطقة في العقد الماضي في مختلف الحقول ، قال الامين التنفيذى ان هذه التغييرات في الحقل الاقتصادى لم يواكبها تطوير ملائم للمؤسسات الاجتماعية والادارية. فتقليد انماط التنمية في مجتمعات الدول الصناعية ، التي تختلف ظروفها الحضارية والتاريخية عن ظروف مجتمعاتنا ، خطر ومضر. ومن هذا المنطلق ينبغي اعادة تقويم ومراجعة كثير من المفاهيم والتجارب الانمائية لتنسجم مع متطلبات واقع المنطقة ، وتوجيه جهود اكبر نحو الجوانب الاجتماعية للانماء.

٢٩- واشار الى ان من بين التحديات التي تواجه المنطقة في العقد الحالي ،استمرار التفاوت في مستويات الدخول بين بلدانها. وقد بذلت جهود عديدة للتخفيف من آثار ذلك التفاوت، تجلت بصفة رئيسية في انشاء العديد من صناديق التنمية لتمويل مشاريع الانماء في المنطقة والعالم العربي بشروط ميسّرة ،الى جانب تقديم المعونات المباشرة من قبل الدول القادرة في المنطقة الى الدول المحتاجة. ولكن تلك الجهود لم تعد كافية ،واصبح من الضرورى البحث عن السبل الكفيلة بتوجيه الفوائض المالية نحو استثمار موارد المنطقة في اطار التعاون الاقليمي بحيث تستغل الطاقات البشرية والطبيعية المتوفرة.

٣٠- ومضى الى القول ان اللجنة تمكنت من انجاز عدد من الدراسات الرامية الى تحديد بعض مشاريع التعاون الاقليمي ،خاصة في مجالات النقل والمواصلات ، والمياه، والعلم والتكنولوجيا. ونظمت عدة اجتماعات وندوات بحثت فيها قضايا حيوية كهجرة الكفاءات ، والبحث عن نموذج جديد للانماء، والاستيطان البشرى ، ومشاكل الاسكان ، والمساهمة في وضع استراتيجية التنمية الدولية للعقد الحالي ، وقضايا الامن الغذائي ، والتبادل التجارى ، والعرض والطلب على الطاقة في العالم العربي ، بالاضافة الى عدد من الدراسات الميدانية.

٣١- وتطرق الامين التنفيذى الى الصعوبات المتعلقة بطبيعة عمل اللجنة وخدماتها. وقال ان الاستفادة من هذه الخدمات تتفاوت بين الدول الاعضاء ،حتى ان بعضا منها لا يستفيد منها الاّ في حدود ضيقّة ، ويفوت على البعض الآخر حضور الاجتماعات والندوات التي تقيمها ، مما يقلل من اهميتها وينتقص من شمولية نتائجها. فضلا عن الصعوبة التي تواجهها الامانة التنفيذية للجنة في الحصول على المعلومات والبيانات والاحصاءات الضرورية لتنفيذ البرامج التي اقرتها. ويعود العامل الرئيسي في المشاكل التي تواجه اللجنة الى الظروف المحيطة بالتعاون الاقتصادى الاقليمي في المنطقة. وبالرغم من ان اللجنة معنية بالدرجة الاولى بدعم وتطوير التعاون الاقتصادى الاقليمي في المنطقة ،فان نشاطها الموجه الى المجالات القطرية هو الذى يحظى بالاهتمام الرئيسي من قبل بعض الدول الاعضاء. ولفت الامين التنفيذى الانتباه الى ان حجم ومدى التعاون الاقليمي بين دول المنطقة هو قرار تتخذه تلك الدول ، وان السبيل الوحيد لتطوير اعمال اللجنة وتمكينها

من النهوض بالمسؤوليات المناطة بها ، هو المشاركة الفعّالة من قبل الجهات المختصة في الدول الاعضاء في اعداد برامج اللجنة ومتابعة تنفيذها ، بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والاقليمية المعنية .

٣٢- وختم الامين التنفيذي كلمته بالاعراب عن الامل بأن يستهل انتقال مكاتب اللجنة في حزيران / يونيو القادم الى بغداد عهدا جديدا تتجاوز به اللجنة مرحلة التأسيس الصعبة . وعبّر عن تقديره وامتنانه الى الحكومة اللبنانية لما قدمته من عون ومساعدة الى اللجنة طيلة مدة بقائها في مقرها المؤقت في بيروت.

٣٣- وادلى ببيانات كل من ممثلي برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، والمانيا (جمهورية - اتحادية) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عبّروا فيها عن استعدادهم لدعم جهود التنمية في الدول الاعضاء والتعاون مع اللجنة لهذا الغرض.

٣٤- قدم الامين التنفيذي البند السادس من جدول الاعمال باستعراض موجز لنشاط اللجنة من حيث التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، ومتابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، ومتابعة تنفيذ قراري اللجنة رقم ٢٧ (٣) و ٢٨ (٣) المتعلقين بالشعب العربي الفلسطيني . وقال ان التقرير المرحلي حول تنفيذ برنامج العمل الوارد في الوثيقة (E/ECWA/91) يتضمن عرضا موجزا لنشاط اللجنة في تنفيذ برنامج العمل للسنة ١٩٧٩ في ثلاثة عشر برنامجا فرعيا ، مع ثلاثة فصول اضافية عن الشركات عبر الوطنية ، وتنسيق شؤون البيئة ، ونشاطات التعاون التقني . كما يوجز ايضا الخدمات الاستشارية التي قدمتها اللجنة الى الدول الاعضاء . واشار بصورة خاصة الى الفقرة ٨٥ من التقرير المرحلي المتعلقة بانشاء مركز عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا ، والى المساعي التي بذاتها الامانة التنفيذية لتنسيق عملها في هذا الميدان مع جامعة الدول العربية ، وبصورة خاصة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها . وذكر ان التقرير حول متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، الوارد في الوثيقة (E/ECWA/95) قد جاء مختصرا لأن بعض القرارات التي اتخذتها اللجنة في الماضي وأولتها عناية خاصة ستبحث تحت بنود منفصلة . ثم عرض التقرير عن متابعة قراري اللجنة المتعلقين بالشعب العربي الفلسطيني ، الوارد في الوثيقة (E/ECWA/106) ، وشرح الظروف التي ادت الى تأخر تنفيذ القرار رقم ٢٧ (٣) .

٣٥- وخلال مناقشة هذا البند اعترض عدد من المندوبين على تقديم المساعدات والمشورة الفنية من قبل اللجنة الى جمهورية مصر العربية .

٣٦- وركز عدد من المندوبين على موضوع النقص في التنسيق بين اللجنة والمؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية . واقترح اصدار توصية تؤكد على اهمية ذلك التنسيق وتحث الدول الاعضاء على دعوة اللجنة لحضور اجتماعات المنظمات والصناديق العربية ، وصولا الى التنسيق المنشود .

٣٧- ونوّه بعض المندوبين بضرورة التعاون مع اللجنة وتزويدها بكل ما تحتاج اليه من بيانات في عملها والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها . وتساءل احد الوفود عن دور وحدة الاحصاء في اللجنة في هذا المجال وطالب بدعمها . كما استوضح عن مصير المشروع المتعلق بانشاء مركز اقليمي لاستخدام الحاسبات الالكترونية .

٣٨- وأشار مندوب آخر الى ضرورة تطبيق نتائج الدراسات حول موارد الطاقة ووضع دراسات حول استغلال الطاقة النووية والصخور الزيتية . وشدد على اهمية الصناعات الثقيلة وعلى اقامة مشاريع مشتركة في هذا المجال ،كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الهندسية ، بالاضافة الى الصناعات الغذائية تحقيقا للامن الغذائي لدول المنطقة ، والاستفادة من الدراسات الموضوعة من قبل الامانة الاقتصادية للجامعة العربية في حقل تشجيع التجارة الخارجية والانضمام الى عضوية السوق العربية المشتركة ، وتشجيع اقامة مشاريع نقل واتصالات سلكية ولاسلكية مشتركة ، وحول اشراك المرأة في مشاريع التنمية ، وانعكاسات المشاريع الصناعية على البيئة .

٣٩- وطلب بعض المندوبين ادخال تعديلات على تسميات بعض الهيئات الرسمية والمناطق الواردة في وثائق اللجنة ، ولاسيما ان تسبق عبارة " الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧" الاشارة الى قطاع غزة والضفة الغربية .

٤٠- وأبدى بعض المندوبين اسفهم للتأخير الذى حصل في تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٧ (٣) الداعي الى دراسة الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا ، وتمنوا ان يتم اعداد الدراسة المذكورة في الموعد الجديد الذى حدد لها . وبالنسبة الى الصعوبات المالية التي اعاقت تنفيذ هذا القرار ،فقد اقترح احد المندوبين ان تقوم الامانة التنفيذية بدراسة امكانية تغطية جزء من نفقات الدراسة من حساب المساهمات المالية .

٤١- وفيما يتعلق بالقرار رقم ٢٨ (٣) حول تعداد الشعب العربي الفلسطيني فقد أبدى عدد من المندوبين ارتياحهم للاجراءات التي تمت لتنفيذ القرار بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ومع منظمة التحرير الفلسطينية . وارتأى احد المندوبين تشكيل لجنة استشارية من الدول الاعضاء للتعاون مع اللجنة في هذا الصدد . واقترح مندوب آخر ان يشمل التعداد الشعب العربي الفلسطيني الموجود خارج منطقة اللجنة وخاصة في امريكا اللاتينية ، وقد اعترض مندوبان على هذا الاقتراح وطلبا ان يقتصر التعداد على منطقة غربي آسيا . وابدى احد المندوبين استعداد حكومته للتعاون مع اللجنة في هذه الدراسة عن طريق توفير المعلومات الاحصائية المتاحة عن احصاء السكان الذى تم انجازه مؤخرا .

٤٢- وبصدد تنفيذ قرار اللجنة رقم ٦٧ (٦) المتعلق بانتقال مكاتب اللجنة الى بغداد ، اوضح مندوب الجمهورية العراقية بأن الابنية المؤقتة لمقر اللجنة على وشك الانتهاء ، كما ان الحكومة العراقية قد أمنت الاثاث والمعدات التي طلبتها الامانة التنفيذية . ووفرت ثلاثة ابنية لسكن موظفي اللجنة وخاصة موظفي الخدمات العامة . وابلغ اللجنة ان الحكومة العراقية قد باشرت ببناء مدرستين عن طريق البناء الجاهز لاستقبال الطلبة في السنة الدراسية ١٩٨١/١٩٨٢ . وستستوعب

المدرستان حوالي ١٥٠٠ طالب وستكون الدراسة باللغتين الانجليزية والفرنسية. اما بالنسبة للعام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ فستقوم الحكومة باستئجار بناء بصورة مؤقتة. وذكر انه قد بوشر بتشييد ابنية المقر الدائم والوحدات السكنية والتي يتوقع ان يستغرق اكمالها ٢٣ شهرا بالنسبة للمقر و ٢٨ شهرا بالنسبة للوحدات السكنية.

٤٣- وقدم احد الوفود اقتراحا في مجال التعاون العربي في نقل التكنولوجيا وتطويرها يتضمن قيام اللجنة بدعم ومساعدة المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان، والمساهمة بانشاء مثل هذه المراكز في الاقطار التي تفتقر اليها، وذلك من خلال اعداد نموذج مؤسسي مقترح للمراكز الوطنية وطبيعة اعمالها، والقيام بمسح نشاطات هذه المراكز واقتراح سبل التنسيق فيما بينها. وابدى مندوب آخر ملاحظة في هذا السياق حول ضرورة نقل التكنولوجيا مع مراعاة الظروف السائدة في البيئات العربية.

٤٤- وحظي مشروع قرار يوصي بالمساعدة على اعادة تعمير لبنان بموافقة اجماعية من قبل وفود الدول الاعضاء.

٤٥- وقد ردّ الامين التنفيذي على التساؤلات والملاحظات التي اثيرت حول هذا البند فاوضح ان وثائق الدورة السابعة ارسلت في الوقت المحدد لها وان التأخير في استلامها ناتج عن سوء المواصلات او التوزيع. وبالنسبة الى موضوع تقديم المساعدة الى جمهورية مصر العربية، قال ان اللجنة مرتبطة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بهذا الشأن، وهي لذلك ملزمة بتقديم الخدمات والمساعدات لكل الدول الاعضاء. وذكر ان التنسيق الفعّال يفترض تجاوب جميع الاطراف. واشار في هذا الصدد الى الاتفاقيات المعقودة بين اللجنة والمنظمات العربية والاقليمية، والى الاجتماعات التي تعقد على مستوى المسؤولين فيها. وشدّد على دور الدول الاعضاء في دفع عجلة التنسيق بين اللجنة والمنظمات الاقليمية والصناديق العربية. وتطرق الى المصاعب المالية التي تعترض توسيع نطاق عمل وحدة الاحصاء داخل امانة اللجنة. واوضح ان اللجنة تواجه صعوبات جمة في الحصول على اية زيادة ملموسة في مواردها نظرا للقيود التي فرضتها منظمة الامم المتحدة على اجهزتها في هذا المجال. وناشد الدول مؤازرة اللجنة في سعيها للحصول على المزيد من الاعتمادات. واشار الى مساعي الامانة التنفيذية لدى الصناديق العربية للتعاون والتنسيق معا في المجالات المشتركة، ولا سيما في مجال الدراسات الاحصائية. ونوه بالتعاون القائم بين اللجنة وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية بالنسبة الى تنفيذ القرار ٢٨ (٣) حول تعداد الشعب الفلسطيني وبعض الدول الاعضاء التي تقوم باجراء مسوحات سكانية يمكن الاستفادة من نتائجها.

٤٦- كما قدمت الامانة التنفيذية توضيحات حول عدد من التساؤلات التي اثيرت تعليقا على التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (الوثيقة E/ECWA/91). فبالنسبة لمتابعة الدراسات التي تقوم بها، فان الامر يعود للدول الاعضاء، في الدرجة الاولى، لترجمتها الى ترتيبات عملية على الصعيدين الوطني والاقليمي، وحول نشاطات اللجنة في مجال الاحصاء، فان الامكانات المتوفرة للوحدة المختصة قد زادت بصورة محسوسة منذ انشائها في عام ١٩٧٥، وقد رافق ذلك توسع في نشاطها. غير ان امكاناتها تبقى محدودة مقارنة باحتياجات الدول الاعضاء للخدمات

الاحصائية. وفي مجال الصناعة، فان اللجنة تركز على الصناعات الثقيلة التي من شأنها تعزيز التعاون الاقليمي. وبصدد انشاء مركز اقليمي للحاسبات الالكترونية، فقد تم الانتهاء من اعداد دراسة تمهيدية بشأن تطبيق تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية في بلدان مختارة في منطقة اللجنة. وهذه الدراسة هي بمثابة عمل تحضيري يسبق اقتراح انشاء المركز المذكور. وستحدد الخطوات اللاحقة في ضوء ملاحظات الدول الاعضاء. وحول دعم المراكز الوطنية المعنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها، فان الامانة التنفيذية على استعداد للمساهمة بقدر ما تسمح به موارد ها.

٢- متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة

٤٧- قدم الامين التنفيذي البند ٧ من جدول الاعمال بعرض موجز للوثيقة E/ECWA/108 مبينا انه كان لنتائج المؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة انعكاسات على صعيد التعاون الاقليمي في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فقد رأى من المفيد اطلاع الدول الاعضاء على نتائج هذه المؤتمرات واثرها على المجالات ذات الاولوية في اعمال اللجنة. وأكد فائدة ادراج هذا البند في جداول اعمال الدورات القادمة للجنة بغية رصد نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات، وتقييم آثارها واقتراح المتابعة اللازمة. ثم جرى تقديم البنود الفرعية الثمانية تحت هذا البند من جدول الاعمال.

(أ) مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

٤٨- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/101 بعرض موجز لخلفية مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية والاعمال التحضيرية التي تمت في المنطقة على الصعيدين القطري والاقليمي. وقدمت عرضا للنتائج الرئيسية التي حققها هذا المؤتمر ولاعمال المتابعة التي تمت حتى الآن. واشارت الامانة التنفيذية الى ان الجمعية العامة قد اقرت، بناء على توصية من المؤتمر، انشاء لجنة دولية حكومية عالية المستوى لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، وامانة لدعم هذه اللجنة وصندوق مؤقت للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بمبلغ لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار. واضافت ان هذه التوصيات تشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل معتمد يحدد المتطلبات اللازمة لاتخاذ اجراءات معينة على المستويات القطرية، وشبه الاقليمية، والاقليمية وما بين الاقاليم في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

٤٩- وتلت ذلك مناقشة حول هذا البند الفرعي اشار خلالها عدة مندوبين الى ان بلدانهم قد اشتركت على نحو فعّال في الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وقال احد المندوبين ان المؤتمر فشل في اتخاذ قرارات فعّالة وعملية يمكن ان تسهم في بناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية للبلدان النامية وفي مساعدتها على تعبئة هذه القدرات من اجل الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا في اغراض التنمية. واشار الى ان السبب الرئيسي وراء ذلك هو موقف البلدان الصناعية التي حضرت المؤتمر، الذي اتسم بالتصلب وعدم التعاون. واوضح ان بلاده تؤيد انشاء الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وان مساهمة في هذا الصندوق سوف يعلن عنها في الوقت المناسب.

٥٠- وأكد مندوب آخر ان من المستحيل عمليا نقل التكنولوجيا الى العالم العربي على نحو فعّال دون تمهيد الطريق امام الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا ، ودون مراعاة الظروف المحلية والبيئية السائدة .

٥١- وذكر احد المندوبين ان حصيلة المؤتمر تعكس مصالح مجموعات مختلفة من البلدان واحتياجاتها الاساسية ، ولا سيما بعض البلدان في منطقة امريكا اللاتينية . وقال ان من الضروري ان تقوم اللجنة بتحديد مجالات الاولوية للدول الاعضاء في ميدان العلم والتكنولوجيا ووضع برنامج عمل يعكس هذه الاحتياجات . كما استفسر عن الاساس الذي سيستند اليه في تقديم المساهمات في الصندوق المؤقت من قبل اعضاء المجتمع الدولي .

٥٢- وأكد مندوب آخر اهمية تعزيز الامانة التنفيذية وتأييد طلباتها للحصول على موارد اضافية لتمكينها من الاضطلاع على نحو فعّال بمسؤولياتها المتزايدة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(ب) المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

٥٣- اشار الامين التنفيذي ، لدى عرض هذا البند الفرعي من جدول الاعمال ، الى قرار الجمعية العامة ١٤/٣٤ الذي اقرّ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية والذي دعا الهيئات التشريعية في الامم المتحدة وسائر الوكالات المتخصصة ان تنظر بايجابية في امكانية توفير الموارد اللازمة للاعمال التكميلية التي سيضطلع بها المؤتمر بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة . ونظرا لاهمية الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعدد من بلدان المنطقة فقد اعدت الامانة التنفيذية مشروع برنامج العمل المقترح لكي تنظر فيه اللجنة على النحو الوارد في الوثيقة E/ECWA/105 . ويستهدف البرنامج مساعدة البلدان الاعضاء في وضع سياسات حكومية وانشاء مؤسسات قادرة على القيام بتخطيط برامج متكاملة للتنمية الريفية والاصلاح الزراعي وبتنفيذ هذه البرامج والتنسيق فيما بينها بشكل فعّال .

٥٤- وفي المناقشة التي دارت بهذا الشأن ، اقترح احد المندوبين الاستغناء عن بعض النشاطات الواردة في البرنامج المقترح ، وان تدمج بعض النشاطات المتبقية لتخفيض الكلفة .

٥٥- واشار مندوب آخر الى ان البرنامج ينقصه الترابط بالنسبة لقطاع معقد ومهم كالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . ولا بد قبل الشروع في البرنامج من دراسة هذا القطاع وتقدير احتياجاته . واقترح ، نظرا لقلة الموارد المتوفرة ، ان تتركز الجهود على المشاريع الاكثر قابلية للتنفيذ وقصرها على عدد محدود من البلدان ، مع ضرورة التنسيق مع المنظمات الاقليمية العاملة في نفس المجال .

(ج) العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة

٥٦- قدمت الامانة التنفيذية البند الفرعي ٧ (ج) من جدول الاعمال بالاشارة الى الوثيقة E/ECWA/97/Add.1 بشأن اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين وتقريرها حول استراتيجية التنمية خلال عقد التنمية الثالث الذي رفعه الامين التنفيذي الى اللجنة التحضيرية ، المنبثقة عن الجمعية العمومية للامم المتحدة ، بهدف اخذ محتوياته في الاعتبار في رسم استراتيجية التنمية العالمية في العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة . ولفت انتباه اللجنة الى المنطلقات الاساسية لاستراتيجية التنمية في المنطقة التي تمخضت عنها مداولات الخبراء .

٥٧- وفي خلال المناقشة التي اعقبت ذلك، شدد عدد من المندوبين، على اهمية الموضوع، وعلقوا على جوانب مختلفة من تقرير الخبراء واشير الى ان اهمية استراتيجية الثمانينات لا ترجع فقط الى تحديدها للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية، وانما ترجع ايضا الى تحديدها لمسؤولية المنوطة بالبلدان الصناعية تجاه تلك المشاكل، وتعميق الوعي الدولي بها.

٥٨- ورغم الجهود التي بذلت في اعداد التقرير، فان الاستراتيجية المقترحة للمنطقة تحتاج الى مزيد من التفصيل بغية تحديد مواقف واضحة ازاء قضايا التنمية الاساسية التي تواجه المنطقة. وينبغي للاستراتيجية، كشرط اساسي، ان تعكس الخبرة الانمائية المكتسبة في كل بلد على حدة والتحول الهيكلي للاقتصاد، والتقدم المحرز في الميدان الاجتماعي، وان تدرس هذه الخبرات والتحولات بالنسبة للثمانينات، على كل من الصعيد الوطني والاقليمي. وبشكل خاص، ينبغي ان تبرز الاستراتيجية اولويات اخرى ذات اهمية بالغة مثل تعزيز دور التجارة الخارجية في العملية الانمائية، والتقليل من التفاوت في الدخل في البلدان الاعضاء وفيما بينها، ودور القطاع العام في دفع عجلة التنمية والادخار.

٥٩- وينبغي، ايضا، ايلاء الاهتمام الكافي لدور التخطيط الانمائي، وتعزيز الهياكل السياسية الادارية وانشاء وتطوير المؤسسات اللازمة لضمان تنفيذ الاستراتيجية بنجاح.

٦٠- وتم التأكيد ايضا على انه ينبغي ان تعكس الاستراتيجية بجلاء الاثر السلبي الناجم عن النزاع العربي الاسرائيلي واستمرار احتلال الاراضي العربية وآثار ذلك على تقدم البلدان الاعضاء وتحقيق الرخاء فيها.

٦١- رحب الامين التنفيذي بالملاحظات الهامة التي ابديت بشأن تقرير الخبراء والتي تدل على اهتمام اللجنة الشديد بهذا الموضوع وقال ان هذه الملاحظات يمكن احالتها الى اللجنة التحضيرية التابعة للجمعية العامة للنظر فيها. وحث الامين التنفيذي المندوبين على احاطة وفودهم في مقر الامم المتحدة علما بهذه الآراء، وذلك لتمكينها من المشاركة الفعّالة في المداولات التي تجرى على الصعيد العالمي.

٦٢- واتفق على تشكيل لجنة فرعية من رؤساء وفود اربعة من البلدان الاعضاء هي الاردن والبحرين والعراق والكويت تتولى اقتراح تعديل الوثائق الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية في العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة والمعروضة على اجتماعات الدورة.

٦٣- قدمت اللجنة الفرعية تقريرها (E/ECWA/113) الى اللجنة في الجلسة السابعة للدورة. وقد اعتمدت اللجنة التقرير بعد ادخال بعض التعديلات عليه. ودعا التقرير الامانة التنفيذية لاتخاذ الخطوات المناسبة لتعديل الصيغة المقترحة للاستراتيجية بضوء ما جاء في التقرير، ومن ثم، اطلاع الدول الاعضاء على الوثيقة بعد اجراء التعديلات المطلوبة تمهيدا لعرضها على اللجنة التحضيرية الخاصة باعداد استراتيجية التنمية الدولية لعقد الثمانينات.

(د) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية

٦٤- قدمت الامانة التنفيذية الفقرة (د) من البند السابع من جدول الاعمال مع الوثيقة (E/ECWA/96) واشارت الى اهمية التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في حقل انماء الموارد المائية. كما أكدت على ان التنسيق في هذا المجال سيسهم الى حد بعيد في تطوير وادارة الاحواض المائية المشتركة ومن شأنه ان يشكل اساسا صالحا لاجراء المسوحات المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية سيما وان اعمال التنقيب الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية التي اجريت في منطقة اللجنة اثبتت تواجد احواض مائية رئيسية مشتركة يتطلب تطويرها تعاونا على الصعيدين الاقليمي والدولي. كما اشارت الامانة التنفيذية الى القرارات والتوصيات التي تم تبنيها في مجال التعاون الاقليمي في حقل الموارد المائية ابتداء من الاجتماع الاقليمي الاول للمياه في بغداد عام ١٩٧٦ والاجتماع الثاني في الرياض عام ١٩٧٩ وما انبثق عنه في اجتماع اللجنة الخماسية في دمشق عام ١٩٧٩. ثم عرضت الامانة موجزا عن الاجراءات التي قامت بها اللجنة تمشيا مع هذه القرارات والتوصيات والتي ادّت الى اعداد الوثيقة المذكورة اعلاه. هذا ودعت الدول الاعضاء الى تحديد موقفها من انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية المقترح منوهة الى ان الوثيقة تضمنت ثلاثة اقتراحات بديلة لمهام وصلاحيات هذا المجلس على سبيل الاسترشاد.

٦٥- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ابدى احد المندوبين تأييده لانشاء المجلس على ان تكون مهامه محصورة في تنسيق النشاطات المائية القائمة في المنطقة من قبل المنظمات والهيئات العربية والدولية عن طريق جمع المعلومات عن هذه النشاطات ومناقشتها في الاجتماعات الدورية التي يعقدها المجلس المقترح وتقديم المشورة اللازمة. واوضح ان اقتراحه نابع من الرغبة في الحد من اية ازدواجية محتملة. وذكر ان البديل الثالث الذى طرحته الوثيقة المذكورة ينسجم ووجهة النظر التي يتبناها علما بأن هذا البديل ينص على ان تتركز نشاطات المجلس المقترح على تحقيق التعاون والتنسيق بالنسبة الى كافة المجالات المتعلقة بتنمية الموارد المائية في منطقة اللجنة ويكون المجلس في هذه الحالة اداة لتعبئة الجهود لدعم التعاون الاقليمي في حقل الموارد المائية وتتولى الامانة التنفيذية مهام امانة هذا المجلس.

٦٦- واشاد بعض المندوبين بالوثيقة المطروحة للمناقشة وايدوا انشاء المجلس المقترح بحيث يتولى المهام والصلاحيات المشار اليها في البديل الثالث والذى برأيهم هو أقرب الى اجماع غالبية الدول الاعضاء.

٦٧- واقترح احد المندوبين بأن يعاد النظر مستقبلا في المهام الموكولة الى المجلس على ضوء انجازاته بغية التوصل الى توسيع قاعدة اعماله ومهامه بما يتوافق مع البديل الاول والثاني المقترحين بالوثيقة المذكورة آنفا اذا ما دعت الضرورة الى ذلك.

٦٨- وذكر مندوب آخر ان التعاون الاقليمي في مجال الموارد المائية له اهمية خاصة سيما وان بعض الدول الاعضاء في اللجنة تعاني من قلة الموارد المائية وان هذه المشكلة تتزايد حدة مع التطور الاقتصادى والاجتماعي للمنطقة. ثم استفسر عما اذا كانت الموارد المائية تشمل مياه التحلية التي تعتبر موردا رئيسيا في بعض دول المنطقة.

٦٩- وتطرق احد المندوبين الى نشاطات بعض المنظمات الدولية والعربية العاملة في المنطقة وطلب من الامانة التنفيذية ضرورة موافاة اللجنة بنتائج هذه النشاطات نظرا لاهميتها للمنطقة. واشار الى اهمية مصادر المياه الجوفية والى النقص الكبير في المعلومات الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذه المصادر التي غالبا ما تكون غير معروفة جيدا، وحث على ضرورة اجراء الدراسات التفصيلية لحماية واستغلال المياه والاستفادة منها والمحافظة على هذا المصدر الطبيعي الهام وذلك عن طريق توفر المعلومات الدقيقة في قياسات هطول الامطار والجريان السطحي وكذلك كمية استخراج المياه والتعويض عنها بغية تطوير مصادرها. ثم خلص المندوب الى مناشدة اللجنة بأن تلعب دورا فعّالا في تكوين مجلس او هيئة اقليمية لموارد المياه تقوم بتنسيق شؤون المياه على الصعيد الاقليمي حتى تفيد منه الدول الاعضاء في مجال تبادل الخبرات وتنفيذ الخطط الاقليمية القصيرة والطويلة الامد للمحافظة على الموارد المائية وادارتها وتنميتها بهدف تأمين الاستغلال الامثل والاشمل.

٧٠- وأكد بعض المندوبين على اهمية الموارد المائية وتنميتها في منطقة اللجنة التي تقع في معظمها في منطقة الاراضي الجافة او شبه الجافة من العالم، وعلى اهمية التعاون الاقليمي في مجالات المياه وذكروا انهم وجدوا في ضوء نتائج دراسة اللجنة الخماسية المشكلة اثناء الاجتماع الاقليمي الثاني المعني بالمياه الذي انعقد في اواخر عام ١٩٧٨ في الرياض بأن هناك منظمات عربية ودولية في المنطقة تتضمن اعمالها دراسة لبعض جوانب الموارد المائية. وقد اوصت اللجنة الخماسية باقتصار مهمة المجلس على التنسيق واستكمال انشطة المنظمات المتواجدة في المنطقة في مجالات المياه.

٧١- وذكر مندوب آخر ان المهام المتبقية للمجلس المقترح لا تعطي المبرر الكافي في الوقت الحاضر لانشائه. واقترح ان تقوم الامانة التنفيذية بالتنسيق واستكمال الانشطة التي لا تتناولها المنظمات القائمة في المنطقة وان تعرض تلك النشاطات اثناء اجتماعات اللجنة الاقتصادية في دوراتها القادمة على الدول الاعضاء.

٧٢- وذكر احد المندوبين ان المهام التي انيطت بالمجلس المقترح حسبما ورد في الوثيقة هي مهام ضخمة وتحتاج الى الكثير من الجهد والعمل. ومن المؤكد ان المجلس المقترح اذا ما استطاع القيام بالمهام المرسومة له فانه سوف يؤدي خدمة جلى الى المنطقة. وخلص الى تأييد انشاء المجلس المقترح على ان تكون مهمته حصرا هي جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها وتجهيزها واعداد الدراسات واصدار النشرات والمطبوعات وتنسيق انشطة المنظمات والهيئات الاقليمية في المنطقة في مجالات المياه وتكون الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا سكريتارية دائمة للمجلس.

(هـ) مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان

٧٣- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند الفرعي من جدول الاعمال واشارت الى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان الذي عقد في عام ١٩٧٤ والذي اوصى بعقد مؤتمرا مرة كل خمس سنوات بغية استعراض التقدم المحرز في ميدان السكان في بلدان المنطقة واصدار توصيات تسترشد بها اللجنة في تطوير برنامج عملها في هذا الميدان.

٧٤- وقد اقر مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان الذى عقد في دمشق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، مجموعة من التوصيات تضمنتها الوثيقة E/ECWA/104 . ولا تشمل هذه التوصيات الامور المتعلقة بنمو السكان فحسب ، وانما تعكس ايضا اهم القضايا التي تواجه البلدان الاعضاء في مجالات الهجرة الداخلية والتحضر والهجرة الاقليمية والدولية. ولوحظ في هذا الصدد ان من اهم المشاكل التي تواجه المنطقة الهجرة الجبرية للشعب العربي الفلسطيني . واكدت التوصيات ايضا على الحاجة الى جمع وتحليل البيانات السكانية والى البحث العلمي كأساس لانتهاج سياسات فعالة في ميدان السكان.

٧٥- وفي المناقشة التي جرت حول هذا البند الفرعي ، اعرب عدة مندوبين عن ارائهم حول اهمية القضايا السكانية ووضع سياسات وبرامج ملائمة للسكان ، واكدوا وجوب اتخاذ اللجنة قرارات محددة بالنسبة للقضايا الهامة مثل الوفيات ، والهجرة من الريف الى المدن ، وتنظيم الاسرة ، واشراك المرأة في عملية التنمية.

٧٦- واشار احد المندوبين الى اهمية وضع سياسات ملائمة تتفق وظروف كل بلد واحتياجاته. وقال انه اذا كانت بعض توصيات المؤتمر بحاجة الى ان تدرج في استراتيجية التنمية الشاملة للعالم العربي ، فان هناك توصيات اخرى ، وخاصة تلك المتعلقة بحجم الاسرة وتنظيمها ، لا تتساوى في الاهمية بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة. اذ ان هذه التوصيات قد تقتصر فقط على البلدان التي تكون فيها اتجاهات النمو السكاني بمثابة عبء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة للهجرة الاقليمية والدولية والحاجة الى تنظيم هجرة الايدى العاملة ، اكد الحاجة الى ضمان حرية انتقال المواطنين العرب بين البلدان العربية جميعها ، بهدف الحفاظ على استمرار التفاعل بين المواطنين العرب في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

٧٧- وقال مندوب آخر ان مسألة الهجرة الاقليمية والدولية كانت موضع مناقشات تفصيلية في اجتماعات منظمة العمل العربية. واقترح ان تعمل الامانة التنفيذية للجنة على التنسيق الوثيق بين جهودها بالنسبة لهذه القضايا وغيرها بغية تحقيق اكبر فائدة ممكنة للمواطنين العرب.

(و) الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة

٧٨- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند الفرعي من جدول الاعمال (الوثيقة E/ECWA/98) وركزت على دور المرأة الاساسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واشارت الى اهتمام اللجنة والامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بالنهوض بمستوى المرأة. كما تطرقت الى متابعة اللجنة ، على المستوى الاقليمي ، لنتائج المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذى عقد عام ١٩٧٥ والتي انعكست في تنظيم الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة المقرر عقده في كوبنهاغن في شهر تموز/يوليو ١٩٨٠. وقد حضر الاجتماع الاقليمي المذكور ، الذى عقد في الجمهورية العربية السورية بين ١٠ و ١٣ كانون الاول /ديسمبر ، مندوبون عن ١١ دولة من اعضاء اللجنة ، بالاضافة الى ممثلين عن جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ، وعن الامم المتحدة ومنظمات دولية اخرى. وقد رفعت توصيات هذا المؤتمر الى المؤتمر العالمي. وذكرت ان اللجنة توالي اتصالاتها لعقد اجتماع لوفود الدول الاعضاء بغية تنسيق جهودها خلال المؤتمر العالمي.

٧٩ - واكدت اللجنة في مناقشاتها على اهمية دور المرأة في عملية التنمية. ودعت الى توجيه اهتمام خاص الى المشاكل التي تعانيها المرأة الفلسطينية والمرأة اللبنانية ، وخاصة في جنوب لبنان.

٨٠- وابرز احد المندوبين اهمية القرار السياسي لدمج المرأة في عملية التنمية. ودعا ، في اطار التحضير لمؤتمر كوبنهاغن ، الدول الاعضاء الى ملء الاستبيان الذى وزعه الامين العام للامم المتحدة لاجل متابعة ما تم انجازه على صعيد السياسات الوطنية لتنفيذ الخطة العالمية للمرأة. كما دعا اللجنة الى ايلاء اهمية خاصة لنتائج تحليل البيانات الواردة في الاستبيان ، وذلك لتشخيص المشاكل الملحة التي تهم مجموعة او اكثر من الدول النامية. واقترح حلولا واقعية لها ، ولاستفادة من تجارب الاخرين في هذا المجال.

٨١- واشار مندوب آخر الى عدم وجود تنسيق بين مختلف الهيئات التي تهتم بقضايا المرأة وشدد على ان احد المتطلبات الاساسية للنهوض بمستوى المرأة وزيادة مساهمتها في عملية التنمية هو توفر البيانات الاحصائية الدقيقة التي تعكس مدى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية ، وان هناك قصورا كبيرا في هذا المجال. ودعا اللجنة الى ان تسعى لوضع مفاهيم موحدة تساعد على جمع الاحصاءات والبيانات الضرورية.

(ز) الندوة الاقليمية للانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا

٨٢- قدمت الامانة التنفيذية تقريرا موجزا عن اعمال وتوصيات الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا ، (E/ECWA/107) ، جاء فيه انه في ضوء العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ، اقرت الندوة مجموعة من التوصيات بالنسبة الى استراتيجية التنمية الاقتصادية ، وادارة الاراضي والمياه ، والتنمية الصناعية ، والنفط ، وحول اجراء دراسات مستقبلية ، كما رسمت اطارا عاما لاعمال متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

٨٣- وابدى احد الوفود اهتماما بالغا بالموضوعات التي نمطتها الندوة واقترح مواصلة النقاش حولها في ندوات علمية - فنية لاحقة. وذكر ان توصيات الندوة تتصف بالعمومية ، وايد الخيار الوارد في الصفحة السادسة من الوثيقة المذكورة اعلاه والقاضي بوضع برنامج بيئي مستقل يأخذ في الاعتبار المسائل البيئية المشتركة بين القطاعات ، وتساءل عن اسباب عدم وجود ترتيب دائم لتمويل وحدة تنسيق شؤون البيئة التابعة للجنة.

(ح) المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٨٤- قدمت الامانة التنفيذية البند الفرعي ٧ (ج) من جدول الاعمال مع الوثيقة E/ECWA/103 ، فاشارت الى ان المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الذى انعقد في نيودلهي في الفترة بين ٢١ كانون الثاني / يناير و ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ قام باستعراض العوامل وراء الاختلال القائم في الخارطة الصناعية العالمية والعوامل التي تحول دون تغييرها. واشارت الى ان المؤتمر اخفق في التوصل الى اتفاق حول الاشكال الملائمة للتعاون الصناعي ينطوى على التزامات محددة من جانب البلدان الصناعية. غير ان المؤتمر نجح في وضع خطة عمل ارست

المبادئ لوضع تدابير جديدة للتعاون الصناعي الدولي وتنفيذها توطئة لاعادة بناء هيكل الصناعة العالمية في اطار نظام اقتصادي دولي جديد . واكدت الامانة التنفيذية ضرورة تكثيف الجهود الهادفة الى المساهمة في خطة عمل نيودلهي وتقوية القاعدة الصناعية في المنطقة وتعزيز التعاون الاقليمي . واشارت في هذا الصدد انها تعتزم توسيع نشاطاتها فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وسياسات التكامل الصناعي الاقليمي وتطبيقها . كما شددت على تنسيق جهود التنمية الصناعية على الصعيدين الاقليمي وبين الاقاليم مشيرة الى التعاون الذي بدأ مؤخرا بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي .

٨٥- وخلال المناقشة ، ذكر احد المندوبين ان بلاده ابدت اهتماما كبيرا بهذا المؤتمر نظرا لاهمية الامور التي طرحت فيه ، وللنتائج الايجابية التي كانت تتوخاها الدول النامية منه . واعتبر ان حصيلة المؤتمر كانت فشلا للتعاون الدولي بسبب الموقف اللاتعاوني الذي وقفته الدول الصناعية بمعارضتها وثيقتي مجموعة الـ ٧٧ . واضاف ان وثيقة نيودلهي تضمنت مبادئ ايجابية للتعاون بين الدول النامية في المجال الصناعي يمكن ان تستفيد منها اللجنة لتعزيز التعاون بين اعضائها . ودعا اللجنة لاتخاذ الخطوات اللازمة ليتحقق اقصى قدر من المساهمة في تنفيذ مضمون الوثيقتين المذكورتين اعلاه . واشار ايضا الى التوصية الواردة في خطة العمل بشأن الاسراع بتنفيذ قرار مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية عشرة الخاص باجراء دراسة شاملة عن الانشطة الصناعية في فلسطين المحتلة وذلك لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق .

٨٦- وفي ختام مناقشة البند السابع من جدول الاعمال اوجز الامين التنفيذي الغاية من ادخال البند المذكور في جدول أعمال الدورة السابعة على انها الاسترشاد بتوجيهات الدول الاعضاء فيما يتعلق بانعكاسات مؤتمرات الامم المتحدة على برنامج عمل اللجنة ، واطلاعهم على نتائج الاجتماعات الاقليمية التي تعقدها اللجنة للاستفادة من مناقشة تلك النتائج في تخطيط عملها في المستقبل . واعرب عن تقديره للاهتمام الذي حظي به هذا البند من قبل الاعضاء ورحب بطلبهم بأن يكون بندا دائما على جدول اعمال دورات اللجنة .

٣- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية

٨٧- قدم الامين التنفيذي البند الثامن من جدول الاعمال والوثائق التي اعدتها الامانة حول الموضوع (E/ECWA/100 و E/ECWA/100/Add.1, 2) . ولفت الانتباه الى ان الزيادة في ميزانية اللجنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، بالنسبة الى السنتين السابقتين ، والبالغة ٣ ٦٣٣ ٨٠٠ دولار تتضمن مبلغ ١ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار هي كلفة نقل مقر اللجنة من بيروت الى بغداد ، والتحسب للتضخم ، بالاضافة الى عدد محدود من الوظائف التي حصلت عليها اللجنة بالرغم من قرار الجمعية العامة بتجميد الزيادات في نفقات منظومة الامم المتحدة . وذكّر ان موارد الصناديق الائتمانية تستخدم ، في المقام الاول ، لاستكمال موارد الميزانية العادية في تنفيذ برنامج العمل . وابلغ اللجنة ان اية تعهدات جديدة لزيادة موارد حساب المساهمات المالية لم تسجل منذ الدورة السابقة . ونوّه بالمساهمات التي تلقتها اللجنة لدعم نشاطاتها من خارج الميزانية من حكومتي هولندا وفرنسا .

٨٨- وفي المناقشة التي تلت، ركّز عدد من المندوبين على موضوع استعمال الفائض في حساب المساهمات المالية لسد جزء من العجز الحاصل في تمويل دراسة الاوضاع والامكانيات الاقتصادية للشعب العربي الفلسطيني. وقد لاحظوا ان بعض المشاريع الممولة من هذا الحساب تقع في نطاق اختصاص اللجنة، وبالتالي يمكن تحويل المبالغ المخصصة لتلك المشاريع لتمويل الدراسة المذكورة. واقترح احد المندوبين تشكيل لجنة من الاعضاء للنظر في هذه الامكانية. واقترح مندوب آخر درس احتمال رفع توصية الى الامم المتحدة لتخصيص الموارد اللازمة. غير ان عددا من الاعضاء ارتأى ترك الامر للامين التنفيذي لايجاد الحلول اللازمة لاستكمال الدراسة.

٨٩- واشار احد المندوبين الى المساعدة التي قدمتها حكومته للجنة خلال وجودها في مقرها المؤقت في بيروت.

٩٠- وقد بين الامين التنفيذي ان الفائض في حساب المساهمات المالية لا يشكل مبلغا كبيرا اذا ما اخذت بعين الاعتبار الارتباطات التي اقرت لغاية ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠. واوضح ايضا ان الموارد المخصصة من الصناديق العربية لدعم نشاطات اللجنة مرتبطة بمشاريع محددة ويتعذر، بالتالي، على الامانة التنفيذية تحويلها الى نشاطات اخرى. ولكن الامانة التنفيذية مستعدة لتلبية رغبة الاعضاء بتخصيص بعض الفائض لتمويل الدراسة موضع اهتمام اللجنة، وللقيام بما تراه مناسبا.

٩١- وحث مندوب آخر الدول الاعضاء، وخاصة القادرة منها، على تعزيز حساب المساهمات المالية ودعم موارد اللجنة. وقد ايده في ذلك المندوبون الآخرون.

٤- برنامج العمل والاولويات المنقح للفترة ١٩٨٠-١٩٨١

٩٢- عرض الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال بشرح موجز للتنقيحات التي ادخلت على برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بصيغته الواردة في الوثائق E/ECWA/90 و E/ECWA/90/Add.1 و E/ECWA/90/Corr.1 و E/ECWA/90/Corr.2. وقال ان الامانة التنفيذية، نظرا لما اجراه كل من الامين العام والجمعية العامة من تخفيضات في الموارد، وجدت من الضروري اعادة النظر في برنامج العمل والاولويات الذي اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة (E/ECWA/74). واضاف انه بالرغم من انه تم الابقاء على النصوص الاصلية لمختلف البرامج في الصيغة المنقحة لكل عنصر من عناصر البرامج، فان النتائج المتوخاة سوف تتأثر في حالات كثيرة بالتخفيض الشديد الذي طرأ على الموارد المخصصة للسفر. وحيث ان هذه الموارد تشكل عنصرا هاما في تنفيذ برنامج العمل، فان خفضها سيؤدي في حالات كثيرة الى تضييق نطاق عناصر البرامج المتأثرة مباشرة والى تضييق مدى شمولها وتقليل فرصها في الوصول الى اهدافها.

٩٣- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك، اكد عدد من المندوبين على الحاجة الى تنسيق فعّال مع المنظمات الاقليمية العربية المعنية والتي تعمل في مجال الزراعة، والصناعة، والنفط والطاقة، والعلم والتكنولوجيا وسائر الميادين الحيوية. وينبغي ان يتم، قدر الامكان، ربط نشاطات اللجنة ذات الاهداف المتشابهة مع نشاطات المنظمات العربية المعنية الاقليمية منها والدولية من اجل تجنب الازدواجية وخفض التكاليف الى ادنى حد ممكن. وفي اطار برنامج اللجنة

الخاص بالتنمية الصناعية ينبغي بذل الجهود لتنسيق الاعمال المشار اليها في البرنامجين الفرعيين اللذين يعنيان بالتوفيق بين الخطط والسياسات الصناعية من جانب والمشاريع الصناعية المحددة من جانب آخر. ومن الضروري كذلك وضع استراتيجية اقليمية للتنمية الصناعية.

٩٤- وفيما يتعلق بتحقيق التوافق بين خطط التنمية، اعرب احد المندوبين عن امله بأن يتم الانتهاء من المشروع الخاص بهذا الموضوع في عام ١٩٨٠، اذ ان هذا امر ضروري اذا اريد مساعدة البلدان الاعضاء نظرا لان خططها الانمائية القادمة تبدأ في عام ١٩٨١ الذي هو ايضا التاريخ المحدد من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتوحيد فترات خططها الانمائية.

٩٥- واشار احد المندوبين الى ان بعض الدراسات المزمع اجراؤها في اطار برنامج الزراعة هي ذات طابع عام واقترح جعلها اكثر تحديدا وقصرها على البلدان التي اكتسبت خبرة في مجال التخطيط والتكييف الزراعيين على الصعيد الاقليمي. وقال انه ينبغي بذل الجهود لان تكون هذه الدراسات ذات فائدة عملية. واضاف ان الموارد المخصصة للخدمات الاستشارية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ تعكس زيادات طفيفة لتغطية عامل التضخم، وانه تنبغي زيادة هذه الموارد لمواجهة الطلب المتزايد من قبل البلدان الاعضاء على هذه الخدمات. ومضى يقول انه ينبغي، بالنظر الى تزايد اهمية العلم والتكنولوجيا، انشاء شعبة مستقلة تتوفر لها الموارد الكافية لكي تضطلع بالاعمال المتعلقة بمختلف جوانب تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في بلدان المنطقة.

٥- اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان وانشاء هيئات فرعية للجنة

٩٦- وافقت اللجنة، بناء على اقتراح احد الوفود، على دمج البحث في البندين ١٠ و١٢ من جدول الاعمال. وقدّم الامين التنفيذي تقريرا متقضيا عن البند العاشر، (E/ECWA/92) جاء فيه ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢/١٩٧، بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في منظومة الامم المتحدة، اوصى بزيادة المسؤوليات المنوطة باللجان الاقتصادية الاقليمية. وقال انه بناء على ذلك نقلت وظيفتان الى اللجنة ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، بيد انه لم يتيسّر تحقيق لا مركزية انشطة ومسؤوليات اخرى (في مجال اقتصادات المحيطات والنقل، وتخطيط البرامج)، واحيلت هذه المسألة الى الجمعية العامة لكي تأخذ قرارا بشأنها في دورتها الخامسة والثلاثين. وناشد الدول الاعضاء ان تؤيد مقترحات الامانة التنفيذية في الهيئات المختصة. ثم ادلى الامين التنفيذي بموجز حول البند الثاني عشر (E/ECWA/93) تحدث فيه عن المشاورات مع الدول الاعضاء وجامعة الدول العربية بشأن الحاجة الى انشاء هيئات فرعية والى تحديد الاولويات في هذا المجال. واكد على ان الاهداف الرئيسية لهذه الهيئات التي ليست الضرورة مؤسسات دائمة، هي ان تكون هيئات مساعدة متخصصة في المجالات ذات الاولوية الرئيسية في برامج عمل اللجنة. وقال ان الامانة التنفيذية ترتأى اخضاع هذه القضية لمزيد من الدراسة المتعمقة من قبل لجنة فنية عالية المستوى مشتركة بين الحكومات.

٩٧- واثناء مناقشة هذين البندين اعرب بعض المندوبين عن اسفه لعدم استجابة الجمعية العامة لطلبات الامانة التنفيذية للجنة فيما يتعلق بزيادة صلاحياتها اللامركزية، واقترح على الامانة ان تتشاور مسبقا مع الدول الاعضاء من اجل دعم مطالبها في الجمعية العامة. ولاحظ بارتياح انتقال المسؤوليات التنفيذية لبعض معاهد التدريب والتخطيط الى اللجنة وقال انه يجب ان تكون هناك حاجة ملحة لانشاء تلك الهيئات، واقترح ان تكون لجنة الخبراء الفنية المشار اليها في الفقرة السابعة مؤلفة من كبار الموظفين المعنيين بشؤون الاقتصاد والتخطيط والتنمية.

٩٨- واعرب وفد آخر عن تأييده لما توصّل اليه اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية في الرباط في عام ١٩٧٩، حول وجوب توزيع المهام بين اللجان الاقليمية، ومن ضمنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، على اساس طبيعة النشاطات، على ان يتم ذلك بصورة تدريجية.

٩٩- واشار احد المندوبين الى ان انشاء هيئات فرعية، رغم اهميته، يمكن ان يرتب اعباء مادية على بعض حكومات الدول الاعضاء. كما ان هناك دولا ليست قادرة على المشاركة في عمل هذه الهيئات لافتقارها الى الخبرات المناسبة.

٦- التعاون فيما بين البلدان النامية

١٠٠- عرض الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال في سياق قرار اللجنة ٧٠ (د-٦) الذي طلب الى الامانة الاضطلاع بعدد من الانشطة الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة. وقال ان انشطة الامانة التنفيذية، الوارد ذكرها في الوثيقة (E/ECWA/94) و (E/ECWA/90/Add.1)، تشمل عددا من الدراسات والاجتماعات وتقديم الخدمات الاستشارية المنفذة في نطاق برنامج عمل اللجنة. واكد على اهمية بذل جهود جماعية من اجل تحقيق الاعتماد على الذات فيما بين بلدان المنطقة وعلى اهمية التعاون بينها وبين البلدان النامية في تجمعات اقليمية اخرى. كما شملت جهود الامانة التنفيذية، في هذا الصدد، اجراء مفاوضات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية، حول القيام بمشاريع مشتركة. وستقدم هذه المشاريع عند استكمالها، الى اللجنة للنظر فيها.

١٠١- واكد عدد من المندوبين على الحاجة الى التعاون على مختلف المستويات. واثنوا على جهود اللجنة في هذا المجال ولا سيما في تنفيذ مختلف النشاطات وفي تقديم خدمات استشارية الى بلدان المنطقة وفي اجراء الدراسة الخاصة بانشاء نظام اقليمي للمعلومات. غير ان الحاجة تبقى لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة عبر تنسيق السياسات الانمائية الاساسية والقيام بمشاريع مشتركة وانشاء نظام اقليمي لتبادل المعلومات عن الجهود الانمائية.

١٠٢- واعتبر احد المندوبين ان مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية يمثل احد المبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية. وذكر ان الوثيقة الخاصة بالاجتماع الاقليمي الآسيوي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي عقد في مانيلا عام ١٩٨٠، قد اهملت الامور التي تهم بلدان غربي آسيا. ودعا الامانة التنفيذية الى

المشاركة في الاجتماعات التي سوف تعقد بشأن انشاء نظام عالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتقديم تقرير مفصل الى الدول الاعضاء بهدف مساعدتها في تحديد مواقفها ازاء هذه القضايا الحيوية. كما لفت انظار اللجنة الى اهمية الاجتماعات المقبلة لـ "مجموعة الـ ٧٧" بشأن جدول الاعمال المؤقت للمفاوضات الاقتصادية الدولية وللمؤتمرات اللاحقة. واقترح ان تقوم الامانة التنفيذية بدراسة حول التعاون بين بلدان غربي آسيا والبلدان النامية في المجموعات الاقليمية الاخرى.

٧- امور اخرى

مكان وتاريخ انعقاد الدورة الثامنة

١٠٣- وافقت اللجنة على عقد دورتها الثامنة في ... في وقت يحدد فيما بعد.

٨- اعتماد التقرير

١٠٤- نظرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مشروع تقريرها السنوي السابع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلستها الثامنة المنعقدة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ واعتمدته مع التعديلات التي ادخلت عليه (انظر الفقرة ٣ اعلاه).

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة

٧٧ (٧) المساعدة على اعادة تعمير لبنان

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تستذكر قراراتها رقم ٢٤ (٣) ورقم ٤٠ (٤) ورقم ٦٥ (٥) المتعلقة بالطلب الى اللجنة المساعدة على اعادة تعمير لبنان ،

واذ تدرك أهمية مساعدة لبنان على استعادة نشاطه الاقتصادى واستقراره الاجتماعي وازدهار مرافقه العامة والخاصة ،

١ - تطلب الى الامين التنفيذى التعاون مع منسق الامم المتحدة ومع مجلس الانماء والاعمار في لبنان في دراسة وتنفيذ المشاريع من أجل اعادة تعمير لبنان ؛

٢ - توصي ببرمجة هذا التعاون .

الجلسة السابعة
٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٧٨ (٧) انتقال مكاتب اللجنة الي بغداد

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك بأن نشاطات اللجنة وقدرتها على خدمة الدول الاعضاء يعتمد الى حد بعيد على كفاءة ومستوى أداء الكوادر والموظفين الملتحقين بأمانتها التنفيذية ،

واذ تعي تماما بأن قدرة موظفي وخبراء اللجنة على البذل والاداء العالي يرتبط ارتباطا وثيقا بشروط العمل والظروف المعيشية التي توفرها هيئة الامم المتحدة للعاملين فيها ،

واذ تقدر للسيد الامين التنفيذي للجنة وجهازه وخبرائه المجهودات القيّمة في الاضطلاع بمهام اعمال اللجنة ،

واذ تعبر للحكومة العراقية عن خالص شكرها وتقديرها لكل ما قدمته وتقدمه من دعم مادي ومعنوي من اجل تسهيل أداء اللجنة لمهامها في مقرها الدائم ببغداد ،

تطلب من الامين العام للامم المتحدة أن يولي اهتماما خاصا لكافة القضايا والمسائل المؤثرة على مستوى كفاءة وقدرة أداء موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وذلك بغرض تأمين الوسائل المناسبة وشروط العمل المؤاتية التي تمكن سكرتارية اللجنة من تقديم خدماتها للدول الاعضاء بأعلى قدر من الكفاءة .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٧٩ (٧) دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير وبتقدير الى الانجازات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالرغم من امكانياتها المحدودة (البشرية والمادية) وذلك لظروف صعبة عاشتها خلال وجودها في لبنان الشقيق ،

واذ تدرك ضرورة توسيع عمل اللجنة لتشمل مجالات أخرى ،

ترجو الدول الاعضاء دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بحيث تستطيع أداء عملها في اطار الحاجات المتزايدة للدول الاعضاء وبحيث تصل نشاطاتها الى مستويات قطاعية تفصيلية تغطي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بدءا من المسوحات والابحاث الاحصائية حتى الدراسات التحليلية والخدمات التدريبية والاستشارية .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٨٠ (٧) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظمة الامم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ المتعلقين باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، واذ تشير على وجه الخصوص الى الفرع الرابع من مرفق القرار ٣٢/١٩٧ المتعلق بهياكل التعاون الاقليمي والدولي ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٦٩ (٦) المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ،

واذ تحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بتنفيذ الفرع الرابع من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ،

واذ تحيط كذلك علما بتقرير الامانة التنفيذية للجنة (E/ECWA/92) الذى يتضمن التقدم المحرز في اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان ،

١ - تطلب من الامين التنفيذى أن يعمد ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية الاخرى ، الى مواصلة جهوده مع الامين العام للحصول على الموارد اللازمة للاضطلاع بالنشاطات التي كانت الامانة التنفيذية قد حددتها والمترتبة على زيادة مسؤوليات اللجنة في ضوء القرار ٣٢/١٩٧ ؛

٢ - تطلب كذلك من الامين التنفيذى اتمام تحديد النشاطات التي ستقوم اللجنة بها في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ؛

٣ - تطلب من الامين التنفيذى أن يوافيها في دورتها الثامنة بتقرير عن التقدم المحرز في اسناد مزيد من الصلاحيات المركزية الى اللجنة وفي تعزيزها .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٨١ (٧) تضمين برنامج عن البيئة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ الذي اكد على ضرورة ان تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، في جملة أمور ، وبالصورة الملائمة ، " الحاجة الى حماية البيئة والى اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وفقا للخطط والاولويات الانمائية للبلدان النامية " ،

واذ تدرك الاهتمام المتزايد بالبيئة نتيجة الجهود المبذولة للانماء في المنطقة ،

واذ تحيط علما مع التقدير بمذكرة الامين التنفيذي عن الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا (E/ECWA/107) ،

١ - تحث الدول الاعضاء على أن تأخذ في اعتبارها - حسب الاقتضاء - توصيات الندوة على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذي وضع برنامج للبيئة يبدأ في سنة ١٩٨٤ ؛

٣ - تطلب أيضا الى الامين التنفيذي أن يقدم الى الدورة الثامنة للجنة تقريرا عما تم اتخاذه من اجراءات .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

المرفقـــــات

المرفق الأول

بيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة في دورتها السابعة

مذكرة من الأمانة التنفيذية

١- قامت الامانة التنفيذية حسب ما تقضى به المادة ٢٤ من النظام الداخلي للجنة، باعداد هذا البيان عن الآثار المالية المتعلقة بمشاريع القرارات المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة.

٢- الملاحظات المتعلقة بمشاريع القرارات ذات الصلة هي كالتالي :

(أ) مشروع قرار عن التعاون الاقتصادى بين اعضاء اللجنة والبلدان النامية الأخرى

(E/ECWA/L.101)

(بالدولارات الامريكية)

١- الخبراء الاستشاريون (٥ اشهر/عمل)	٢٥ ٠٠٠
٢- سفر الموظفين	٥ ٠٠٠
٣- تكاليف اعداد التقارير	٣ ٠٠٠
	٣٣ ٠٠٠
٤- نفقات عامة	٥ ٠٠٠
	٣٨ ٠٠٠

(ب) مشروع قرار عن تشكيل لجنة فنية حكومية من الخبراء مختصة بالخطة المتوسطة الأجل

(E/ECWA/L.104)

(بالدولارات الامريكية)

١- المساعدة المؤقتة العامة	٥ ٠٠٠
٢- سفر الموظفين في مهمات رسمية	٥ ٠٠٠
	١٠ ٠٠٠

(ج) مشروع قرار بانشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية

(E/ECWA/L.103)

(بالدولارات الامريكية)

١- المرتبات والبدلات	٥٩ ٣٠٠
٢- السفـــر	٣ ٠٠٠
التكاليف العامة	٨ ٧٠٠
	٧١ ٠٠٠

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المقدمة الى الدورة السابعة للجنة

الرمز	العنوان
E/ECWA/89	جدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/89/Rev.1	جدول الاعمال
E/ECWA/89/Add.1	قائمة اضافية لجدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/89/Add.2	المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
E/ECWA/89/Add.3	جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/90 + E/ECWA/90/Corr.1 + E/ECWA/90/Corr.2	برنامج العمل المنقح والاولويات ، ١٩٨٠-١٩٨١
E/ECWA/90/Add.1	برنامج العمل والاولويات المنقح ، ١٩٨٠-١٩٨١ - مذكرة من الامين التنفيذي
E/ECWA/91	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/91/Corr.1	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/92	اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان
E/ECWA/93	انشاء هيئات فرعية للجنة - مذكرة من الامين التنفيذي
E/ECWA/94	التعاون فيما بين البلدان النامية
E/ECWA/94/Corr.1	التعاون فيما بين البلدان النامية (متابعة لقرار اللجنة ٧٠(٦))
E/ECWA/94/Add.1	التعاون بين البلدان النامية (متابعة قرار اللجنة ٧٠(٦))

الرمز	العنوان
E/ECWA/95	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/95/Add.1	انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد
E/ECWA/96+ E/ECWA/96/Add.1	انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية
E/ECWA/97	العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة
E/ECWA/97/Add.1	عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/98	الاجتماع الاقليمي التحضيرى لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/99 + E/ECWA/99/Rev.1 + E/ECWA/99/Rev.2	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في أعمال الدورة السابعة للجنة - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/100 + E/ECWA/100/Corr.1 + E/ECWA/100/Add.1 +	الوضع المالي لبرامج اللجنة - بيان عن حساب المساهمات المالية - تقرير الامين التنفيذى
E/ECWA/100/Add.2	حساب المساهمات المالية - بيان عن الاموال المرصودة والتي تم الارتباط بها لتنفيذ البرامج خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/101	مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (فيينا، النمسا، ٢٠ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩)
E/ECWA/102	انشاء مكتب فرعي للاكوا في بيروت - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/103	المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
E/ECWA/104 + E/ECWA/104/Corr.1	مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان
E/ECWA/105	المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/106	برنامج اللجنة بشأن الشعب العربي الفلسطيني - مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/107	الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا، ٢١ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - مذكرة من الامين التنفيذى

الرمز	العنوان
E/ECWA/108	متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة - مذكرة من الامين التنفيذي
E/ECWA/109	تنظيم الاعمال - مذكرة من الامين التنفيذي
E/ECWA/110	مذكرة من الامين التنفيذي بشأن الرسالة من رؤساء الوفود اعضاء اللجنة
E/ECWA/111	مذكرة من الامين التنفيذي وبشأن رسالة من رئيس وفد جمهورية مصر العربية
E/ECWA/112	مذكرة من الامين التنفيذي وبشأن رسالة من رئيس وفد الجمهورية العراقية
E/ECWA/113	تقرير اللجنة الفرعية الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية في العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة
E/ECWA/L.96-108	مشاريع قرارات
E/ECWA/L.109	مشروع تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة
E/ECWA/INF.24	معلومات الى المشتركين
E/ECWA/INF.25	قائمة أولية بالوثائق
E/ECWA/INF.25/Rev.1	قائمة بالوثائق
E/ECWA/INF.26	قائمة أولية بأسماء المشتركين من الدول الاعضاء
E/ECWA/INF.26/Rev.1	قائمة بأسماء المشتركين من الدول الاعضاء